الأمم المتحدة S/PV.6055

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٥٥**

الاثنين، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد يوريكا	(كرواتيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كرافتشينكو
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد دو غوشت
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كافندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد دباشي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو تسن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الخاص الرابع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2008/728 و Add.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-66421 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الخاص الرابع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2008/728 و Add.1).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد تامبوي موامبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والسيد نسينغيمانا (بوروندي) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بمشاركة معالي السيد أليكسيس تامبوي موامبا، وزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومعالي السيد كاريل دو غوشت، وزير خارجية بلجيكا، في جلسة اليوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/800، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2008/728 و Add.1)، التي تتضمن التقرير الخاص الرابع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨).

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دو غوشت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إذ تصل بلجيكا إلى نهاية ولايتها بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أردت أن أشدد، من خلال حضوري هنا اليوم، على الأهمية التي يوليها بلدي لهذه المهمة.

وأود بادئ ذي بدء، أن أرحب بحضور زميلي، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أرحب، على نحو خاص، باتخاذ هذا القرار المتعلق بتجديد وتوضيح ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في

جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذه البعثة تضطلع بدور حاسم في تحقيق استقرار الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتالي، فإن البعثة تتطلب ولاية واضحة وفعالة.

ويشكل القرار الذي اتخذناه للتو خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد لعدد من الأسباب. أولا، تشدد الولاية الجديدة على أهمية حماية السكان المدنيين، وتشير إلى أنها أولوية قصوى بالنسبة للبعثة. وتنص الولاية، بصورة لا لبس فيها، على أن تعمل البعثة على نحو مستقل في هذا المجال. كما يمكنها الآن أن تتصرف إذا اقترفت عناصر خارجة عن السيطرة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أعمال عنف ضد السكان. غير أنه ليس بمقدور البعثة أن تتخذ إجراء في أي مكان وفي كل الأوقات لأن وسائلها محدودة. بيد أن عليها أن تتصرف في أماكن تواجدها وفي الأماكن التي يمكن أن تنشر فيها في الوقت المناسب.

ثانيا، يمكّن القرار الجديد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من التصرف بصورة أكثر استقلالية ضد المجموعات المسلحة. وذلك أمر هام لأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكنها، في حالتها الراهنة، أن تشكل الأساس الوحيد لاستراتيجة لمكافحة المجموعات الإرهابية. غير أن حسن تنسيق هذه الإجراءات مع السلطات ومع الجيش الكونغولي لا يزال أساسيا.

ثالثا، تعطي الولاية بصيغتها الجديدة الآن الأسبقية لتعزيز الإجراءات التي تتخذها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وهو أحد الأسباب الرئيسية للصراع الجاري. وعلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستخدم سلطاتها إلى أقصى حد للقيام بعمليات التفتيش، حتى تتمكن من الإسهام في إنهاء استغلال المواد الأولية، مثل الكولتان أو حجر القصدير، والاتجار بها على نحو غير مشروع. ويمكن أن يندرج هذا الإجراء الذي تتخذه البعثة في إطار أوسع نطاقا يقوم فيه المجتمع الدولي بدعم السلطات الكونغولية لاستعادة سيطرتها على استغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال رسم الخرائط، على النحو الذي أوصى به فريق خبراء لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

والنقطة الهامة الرابعة هي نداء عاجل لاستحداث وتنفيذ خطة شاملة لإصلاح قطاع الأمن. وقد بدأ هذا الإصلاح قبل بضع سنوات، ولكنه لم يؤد حتى الآن إلى تشكيل قوات شرطة وقوات مسلحة منظّمة ويوثق بها حقا. ويجب تكملة دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا المجال من خلال جهود معززة ومنسَّقة بشكل أفضل، ومن جانب شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف، وبمتابعة أفضل من جانب السلطات الكونغولية لنتائج تلك الجهود، بما في ذلك من خلال إنشاء هيكليات قيادية تنفيذية.

أخيرا، يطلب القرار إلى الأمين العام أن يدعم تنظيم البعثة بوضع قواعد واضحة وقوية لمشاركتها. ويجب أن تظهر تلك القواعد ومفهوم العمليات بوضوح في ولاية البعثة، كما يجب ألا يكون هناك أي لبس بشأن قادة القوات في الميدان.

وتبين النقاط الخمس التي أوجزتها للتو جوهر الاقتراحات التي تقدّمت بها منذ شهر، حين تكلمت أمام المجلس (انظر S/PV.6024). ويسرني اليوم أنه يمكن العثور على تلك النقاط في القرار الذي اتّخذناه للتو. وأود أن أتقدم بشكر خاص إلى الوفد الفرنسي على النص الجيد الذي أعده.

والقرار الذي اتّخذناه للتو يطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن النقل التدريجي للمهام المدنية التي

تقوم بها البعثة إلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين، بحيث يمكن للبعثة أن تركّز جهودها على الشرق. وبلجيكا مستعدة للمساهمة في النظر في الوسائل الكفيلة بنقل المهام تلك، وستكون مستعدة لتيسير إنشاء رابطة للشركاء في هذا الشأن.

ولن تتحقق القدرات الإضافية التي يمكن للبعثة أن تستفيد منها في أعقاب اتخاذ القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) قبل عدة أشهر. وما فتئت بلجيكا تؤيد نشر قوة أوروبية انتقالية ريثما تصل تعزيزات للبعثة. وهي مستعدة للمساهمة في تلك القوة. كما أنها راغبة في تقديم مساهمة كبرى لتدعيم البعثة، بتوفير وسائل النقل، وتحليل المعلومات وبرامج التدريب.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديري للعمل المميّز الذي قامت به البعثة في ظروف بالغة الصعوبة. وآمل أن تكون الولاية الجديدة أساساً كافياً لتوجيه أعمال البعثة في الأشهر المقبلة، بحيث تتمكّن من المساهمة الكاملة ومواجهة تحديات استعادة السلام في هذه المنطقة الاستراتيجية من أفريقيا.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أرحب بحضور وزير الخارجية البلجيكي، الذي استمعنا إليه للتو، والذي ينبغي التشديد على التزامه بالسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على مساعدتهم في إعداد هذا القرار بشأن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتقد أنه من الحيوي لنا أن نتعلم الدروس من أحداث الأشهر القليلة الماضية، وأن يوجّه مجلس الأمن رسائل واضحة إلى جميع المعنيين.

بداية، يوجّه القرار رسالة إلى البعثة. وبعد القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) ، الذي سمح بضم ٣ ٠٠٠ فرد إضافي، بناء على طلب الأمانة العامة، يُثبت هذا القرار مجددا دعمنا للبعثة بالإجماع. فينبغي ألا تكون هناك أي معارضة للتنفيذ السليم من جانب البعثة للمهام الموكولة إليها، أو لتمسّكها بمصالح الجميع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يُرسي هذا القرار نظام أولويات لتلك المهام، وأولاها حماية المدنيين. كما أنه يعهد إلى البعثة بولاية دعم عمليتَي غوما ونيروبي بتنفيذ جميع العمليات الضرورية ضد المجموعات المسلحة التي تحاول أن تعرّض العملية السياسية للخطر. لقد أردنا أن تكون لدى البعثة كل وسيلة لازمة للقيام بعملها. وطلبنا استكمالاً في الوقت المناسب بشأن مفهومها للعمليات وقواعد الارتباط لديها – التي نأمل أن تكون قوية – كما طلبنا إعداد خطة عمل استراتيجية تنسجم مع التنفيذ الميداني المحدد للمهام المذكورة في الولاية.

يبعث القرار أيضا برسالة واضحة إلى المجموعات المسلحة. وهي واضحة جداً في إدانة العنف من جانب كل تلك المجموعات، سواء كانت من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، أو من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أو من ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية. إنه يُبرز أيضا الحاجة الملحّة إلى أن تعود هذه الأطراف إلى الالتزامات التي تعهدت بها في غوما ونيروبي، ولكنها لا تتقيد بها.

هذا ما يجعلنا ندعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام بشأن منطقة البحيرات الكبرى، الرئيس أوباسانغو. ونحن نعلم أن المفاوضات التي أشرف عليها في نيروبي بين المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والحكومة الكونغولية حساسة جدا. لذا، نتعهد بأن نقدم دعمنا لمتابعة هذه المهمة.

وهذا القرار، شأنه شأن مشروع القرار المتعلق بالجزاءات، الذي آمل أن نعتمده في غضون لحظات قليلة، يوجّه أيضا رسالة إلى المجموعات المسلحة بأن المجتمع الدولي ينوي مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، الذي يؤجج الصراع ويطيل أمده، كما نعلم.

يوجّه القرار أيضا رسالة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى بلدان المنطقة. فالبعثة موجودة في الجمهورية الديمقراطية لمساعدة الحكومة الكونغولية على توفير الأمن في مقاطعتي كيفو، ولنزع سلاح المجموعات المتمردة وتدريب الجيش الكونغولي، بل وللتحضير للانتخابات وتعزيز الإدارة الرشيدة، واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية أيضا.

وأود أن أؤكد لوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي نرحب بحضوره، أنه سيحظى بدعم فرنسا الكامل في هذا المسعى. ولكن في الوقت نفسه، يجب عدم اعتبار البعثة بديلاً عن السلطات والجيش الكونغوليين في الجزء الشرقي من البلد. فقد انتُخبت السلطات الكونغولية من خلال عملية ديمقراطية. ونحن ندعمها ونعتقد أن الحفاظ على النظام والأمن في جميع أنحاء البلد هو أهم شيء بالنسبة لها، حتى لو توجّب على المجتمع الدولي والبعثة أن يساعداها على القيام بذلك، بالطبع.

ويشدّد القرار على مسؤولية دول المنطقة أيضا. فعليها أن تتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل العمل على عودة السلام والأمن الدائمَين إلى جميع أنحاء البلد. ونحن سعداء أيضا بتعزيز الحوار الثنائي بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أن ذلك هو أحد مفاتيح السلام والاستقرار في المنطقة.

أخيرا، يوجّه القرار رسالة إلى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد عانى السكان في مقاطعتَي كيفو معاناة شديدة، ويجب أن يعلموا أنه يمكنهم أن يعوّلوا على البعثة لكي تحميهم. ولكن يجب على الجميع أن يدركوا أن البعثة لا تستطيع أن تفعل كل شيء. فبإمكانها أن تبذل جزءاً من جهود أكبر، يجب أن تشمل نظاما فعالاً للجزاءات، وتكافح الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نأمل، بشكل خاص، أن تواصل المحكمة الجنائية الدولية والحكومة الكونغولية تعاونهما الوثيق، بحيث يمكن أن يقدم إلى المحكمة المناسبة أولئك الذين ارتكبوا الجرائم، كما يمكن، وهو الأهم، قيام القضاة الكونغوليين بإرساء العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويؤكد هذا القرار مجددا وبشكل واضح إدانة المجلس للمجازر التي ارتُكبت في الأشهر القليلة الماضية. فجرائم الحرب، كتلك التي ارتُكبت في كيوانجا، والعنف الجنسي الواسع النطاق، وتجنيد الأطفال من جانب المجموعات المسلحة، والتنكيل وتشريد مئات الآلاف من السكان، كلها مآسٍ كبرى يجب ألا تتكرر. كما يجب أن يعلم مرتكبوها أنهم سيخضعون للمساءلة عنها. وضمان العدالة سيسهم في إحلال سلام دائم. وقبل أيام قليلة، ذكّرنا المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، في ما يتعلق ببلد آخر، بأن الضحايا لا يخافون من العدالة. إننا سنضطلع بمسؤولياتنا. فنحن مدينون بذلك لهؤلاء الضحايا.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): لقد طلبنا الكلمة لتقديم شرح موجز للمنظور الذي سنصوّت من خلاله. وبصورة عامة، يشعر بلدي بالسرور لاتخاذ القرار. ونود أن نبرز ثلاث نقاط هامة للغاية. أولا وقبل كل شيء، من الأهمية بمكان أن القرار أكد مجددا على أن الأولوية الرئيسية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي حماية السكان المدنيين. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد على أهمية أن ينص هذا القرار على أن على البعثة أن توفر الحماية للمدنيين من أعمال العنف التي ترتكبها جميع الأطراف المتورطة في الصراع.

وفي الأشهر الأخيرة لاحظنا مع شعور بالقلق البالغ أعمال العنف التي ظلت ترتكبها ضد المدنيين بعض العناصر المارقة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وينص هذا القرار بوضوح تام على أن مهمة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي حماية المدنيين، بما في ذلك حمايتهم من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في حالة نشأة مثل تلك الحالات.

ثانيا، أود أن أؤكد على مهمة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة أن يمتثل أعضاء قواتها المسلحة بواجبهم في حماية السكان المدنيين وليس تهديدهم. والنداء الذي وجهه المجلس، في الفقرة ٢٢، تم النص عليه في القرارات السابقة، ولكن لا بد من إبرازه هنا. ويقع على السلطات الكنغولية التزام بأن تراعي أفضل السلوك فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، عندما تقرر بشأن المرشحين لشغل المناصب الرسمية في قواتها الأمنية.

ثالثا، يود وفدي أن يؤكد على جوانب ولاية البعثة المتصلة بالحظر المفروض على توريد الأسلحة والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. ويحدونا الأمل في أن يستمر تلقينا معلومات عن العمل الذي يجري الاضطلاع به في ذلك المجال، وخاصة عن التدابير الإضافية المحتملة التي يمكن أن تتخذها البعثة بغية تعزيز دورها في الإشراف والتفتيش والرصد في إطار نظام الجزاءات والحظر المفروض على توريد الأسلحة.

وفي الختام، أرحب في المجلس بوجود وزير خارجية بلجيكا، وأقدم له تحايانا.

السيد ساورس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشارك الذين أعربوا عن ترحيبهم في المجلس اليوم بوجود الوزير دو غوشت في ضوء إسهام بلجيكا في العمل بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الأشهر والأعوام الأخيرة.

إن القرارين اللذين نتخذهما اليوم يبرزان العمل الواسع الذي أنجز في مجلس الأمن في الأشهر الأخيرة بغية التصدي لمأساة إنسانية مستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجهودنا الرامية إلى تفادي خطر الانحدار إلى صراع أكثر سوءا، مع كل ما يصاحبه من الآثار الإقليمية المحتملة.

ويستعرض أحد القرارين الحظر المفروض على توريد الأسلحة والجزاءات المفروضة على أفراد معينين، والقرار الآخر يمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى فترة إضافية مدتها ١٢ شهرا. وأرحب بحقيقة أن لدينا الآن ولاية أكثر تركيزا للبعثة وتحدد، للمرة الأولى، ترتيبا واضحا للأولويات للبعثة ولقوات الأمم المتحدة على أرض الواقع. كما تشمل الولاية توضيحا هاما للعلاقة بين البعثة وقوات الأمن التابعة للحكومة، وهو أمر ينبغي أن يساعد على معالجة المسائل التي واجهتها البعثة في القتال الذي اندلع مؤخرا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن المهمة الأولى للبعثة هي حماية المدنين. وما زال وفدي مترعجا حيال الارتفاع المستمر لمستويات العنف الجنسي، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه الخصوص، الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، بما في ذلك، للأسف، بعض القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبدو أن الجماعات المسلحة، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تستخدم الاغتصاب المنتظم سلاحا لإخضاع المجتمعات المحلية وتقسيمها. ونتطلع إلى أن تقوم البعثة بالمزيد من العمل لإنهاء تلك الممارسة البشعة وأن تقوم بالمزيد من العمل لحماية النساء بينما يزاولن أعمالهن اليومية.

وكما ورد في نص القرار، لا يوجد أي حل عسكري للصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. والحل الوحيد بغية إحلال السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى هو تحقيق المصالحة السياسية والتعاون. ونشيد بتعيين الأمين العام الرئيس أوباسانغو مبعوثا شخصيا للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وكانت هذه خطوة حاسمة أثرت بالفعل تأثيرا كبيرا. ويضطلع الرئيس أوباسانغو، بالترافق مع الرئيس مكابا، بادوار هامة في إعادة الأطراف إلى مساري عمليتي نيروبي وغوما، وهما يحظيان بكامل مساندة حكومتي.

إننا نشعر بالتشجيع اليوم من مشاركة فخامتهما ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثامبوي، والسفير نسينغيمانا ممثل رواندا. ويشكل التعاون بين بلديهما أحد الأمور الأساسية لإحلال السلام والاستقرار والازدهار في مقاطعتي كيفو وخارجهما. وأشارت حكومتا البلدين كليهما إلى التزامهما بتحقيق السلام من خلال علاقة العمل الوثيقة التي طورتها الحكومتان خلال الأسابيع الماضية. وما زالت توجد عقبة كبيرة ألا وهي: المحنة المشتركة لوجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على الأرض الكنغولية.

ونشيد بالتحسينات التي حصلت مؤخرا في التعاون بشأن التصدي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتجديد التزام جميع الأطراف باتخاذ نهج مشترك نحو تفكيك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على النحو المحدد في اتفاق نيروبي. ويتمثل جزء بالغ الأهمية في هذا في أنه يتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تكفل عدم وجود أي تواطؤ إضافي أو نقل للأسلحة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على النحو الذي بينه التقرير الأخير لفريق الخبراء. وفي السياق نفسه، قدم فريق الخبراء أدلة على أن قوات الجنرال نكوندا قائد قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب تلقت الدعم من رواندا، وبعلم الحكومة في كيغالي. ويتعين على حكومة رواندا أن توقف ذلك الدعم.

ولا بد من مساندة العملية السياسية للأزمة في كيفو الشمالية بتقديم دعم عسكري فعال، ونشيد بجهود البعثة في إعادة تنظيم قواتها الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ردا على تجدد القتال في غوما وحولها. ومع ذلك، فإن البعثة بحاجة إلى توفير المزيد من الموارد، ومضى الآن أكثر من شهر منذ أن وافق المجلس على نشر قوة إضافية قوامها ٣ ٠٠٠ فرد. وما زال هناك نقص في الالتزامات الثابتة، وقد تأجل الإطار الزمني لنشر القوة من شهرين إلى فترة تصل إلى ستة أشهر. وعلينا أن نضاعف جهودنا لكفالة أن نشهد انتشار هذه القوات الإضافية على أرض الواقع في أقرب وقت ممكن.

وأود أن اختتم بياني بملاحظة أن البحث عن موارد حفظ السلام، وخاصة عناصر التمكين مثل المهندسين والمروحيات وعمليات النقل الجوي آخذة في أن تصبح أكثر صعوبة. ويبدو أننا نقترب من حدود القدرات العالمية لحفظ السلام. وهذا سينعكس على النجاحات الكبيرة التي أحرزتها بعثات الأمم المتحدة في بناء السلام والاستقرار، على سبيل المثال، في سيراليون وليبريا وجنوب السودان وكوت ديفوار وجزء كبير من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن مجلس الأمن والمجتمع الدولي الواسع بحاجة إلى أن يكونا أكثر مراعاة للاحتياجات الاستراتيجية إلى موارد حفظ السلام المحدودة الموجودة تحت تصرفنا. وتلك مجموعة من المسائل التي سنكون بحاجة إلى النظر فيها بعمق في عام ٢٠٠٩. ونرحب بالمناقشات التي اقترحت في ظل الرئاسة الفرنسية بغية تركيز تفكيرنا على تلك المسألة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب في المجلس اليوم بوجود

الوزير دو غوشت، وبوزير الخارجية ثامبوي وبالممثل الدائم نسينغيمانا.

وما زالت الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق حيال الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك نرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع بشأن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة عام آخر. وفي تنفيذ هذه الولاية، نرى أن الأمر البالغ الأهمية هو أن تعترف البعثة بالقيود المفروضة عليها وأن تحدد أولويات مهامها. ونحث البعثة على تركيز جهودها بشكل خاص على حماية السكان المشردين والمعرضين للخطر وإنشاء مناطق إنسانية، تمشيا مع خطة البعثة لفض الاشتباك.

ونناشد جميع الأطراف التصدي للأسباب الأولية لعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك استمرار وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا واستمرار الاستفزاز من جانب لوران نكوندا وقوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. ونرحب بالمشاركة الشخصية المباشرة للأمين العام في جمع الزعماء الإقليميين في نيروبي الشهر الماضي. ونقدم الدعم الكامل لمحادثات السلام التي يقودها المبعوث الخاص للأمم المتحدة أوباسانغو. ويحدونا الأمل في أن تثمر نتائج ملموسة المناقشة المباشرة المتسمرة بين ممثلي الحكومة الكونغولية وقوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. ومع أن هذه المناقشات ما زالت في مرحلة مبكرة، نأمل أنها، بالترافق مع التنفيذ الكامل لبلاغ نيروبي واتفاق غوما للسلام، ستمهد الطريق نحو تحقيق الاستقرار الدائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الولايات المتحدة تدعم أيضا اعتماد مشروع القرار بشأن فرض الجزاءات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي سيعرض على المجلس في وقت لاحق صباح هذا اليوم. وينبغي أن يشكل تحسين إنفاذ التدابير الواردة في مشروع القرار عنصرا آخر في استراتيجيتنا لتعزيز الاستقرار. ونقدر العمل المهني والمتوازن الذي اضطلع به فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونناشد لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية الرد على الانتهاكات الخطيرة للجزاءات التي وثقها الفريق مؤخرا، وخاصة فيما يتعلق بالشبكات المالية المرتبطة بالاستغلال غير القانوني للمعادن.

ولا يمكن للبعثة أن تعمل في فراغ. وعلى جميع الأطراف التمسك بالعملية السياسية والتقيد بالاتفاقات السابقة، إذا أريد للبعثة أن تضطلع بأعمالها. ويجب أن يلتزم المجتمع الدولي وجميع الأطراف المعنية بالقيام بكل ما في وسعنا لدعم سلام دائم لشعوب منطقة البحيرات الكبرى. ونحن نقدر كثيرا الجهود المتواصلة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في أصعب الظروف.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نرحب بحضور معالي السيد ثامبوي موامبا، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، معنا اليوم، وننوه بمشاركة معالي السيد دو غوشيه، وزير خارجية بلجيكا، والسفير نسينغيمانا، الممثل الدائم لرواندا، في عملنا.

وقد تحمل مجلس الأمن مسؤولياته المتعلقة بحكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى من خلال الإذن بزيادة مؤقتة في قدرات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن خلال توضيح أولوياتها وتعزيز استقلالها الذاتي التشغيلي. ونحن ندرك العوائق المتبقية تماما، وندعو إلى نشر سريع للقوات

الإضافية كما يتوخى القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨)، وندعو إلى تسليم سريع للمهام المدنية للبعثة إلى وكالات دولية أخرى. إلا أننا على ثقة بأن البعثة هي في أفضل وضع حاليا لكفالة حماية المدنيين ولدعم بناء مؤسسات أمنية قابلة للاستمرار ولتسهيل نزع سلاح المقاتلين وإعادة إدماجهم.

وستواجه البعثة الجديدة على الأرجح حالة أقل توترا بفضل الدينامية الإيجابية التي حفزتها جهود الوساطة الدولية والإقليمية بقيادة المبعوث الخاص أوباسانغو والوسيط الإقليمي، السيد مكابا.

وقد أثبتت تطورات العملية السياسية التي حدثت بفعل مؤتمر قمة نيروبي مرة أخرى أن الإرادة السياسية هي العنصر الوحيد الحقيقي للاستقرار في شرق الكونغو وأنه ليس هناك حل عسكري لهذا الصراع. ولا نستطيع تمهيد طريق السلام المستدام في البحيرات الكبرى إلا عبر قطع جميع أشكال التضامن – السياسي والاقتصادي والعقائدي – مع عنف المجموعات المسلحة وضمان العدالة لضحايا العنف، أيا كان مرتكبيه. وينبغي ألا تكون أي قوة لحفظ السلام، مهما بلغت قوتها، بديلا للجمود السياسي في الكونغو أو في أي مكان آخر.

أما بعد، فعلى الأمم المتحدة واجب معنوي وسياسي بحماية المدنيين من أقصى درجات العنف والمعاناة الإنسانية، على الرغم من غياب السلام والاستقرار السياسي. وفي القرن الحادي والعشرين، فإن هذا هو أقل ما ينتظره العالم من الأمم المتحدة. وقد أثبت مجلس الأمن قدرته على الاستجابة لهذا التوقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن الأثر الإيجابي لتلك الاستجابة، من حيث مصداقية المنظمة وأهميتها، لن يكون مستداما إذا لم يطبق المجلس نفس الشروط على جميع ضحايا الحرب والانهيار المؤسسي شرق الكونغو أو في أية حالة حرجة أخرى على شفا كارثة وفوضى إنسانية غير مسبوقة – كالصومال على سبيل المثال.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أرحب بوزيري خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلجيكا في هذه الجلسة. ونرحب أيضا بسفير رواندا، الذي انضم إلينا.

إننا نرحب بتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي سيساعد البعثة على أن تكون استباقية في مهامها، ولا سيما حماية المدنيين شرق الجمهورية الديمقراطية. ومن المهم أن تنجح البعثة، لأننا نخاطر من دونها بخسارة كل المكتسبات التي أحرزناها، ليس في شرق الكونغو فحسب، ولكن في جميع أنحاء البلد.

ومن المهم أيضا التشديد على أن الحل في جمهورية الكونغو الديمقراطية سياسي، وبذا تبقى عملية غوما ونيروبي الهيكل الوحيد لمعالجة التحديات الماثلة أمامنا. ونحث بلدان المنطقة على مواصلة دعم السلام وعملية المصالحة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى تسريع تنفيذ معاهدة الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الموقعة في نيروبي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بهدف تهيئة الظروف لسلام واستقرار دائمين في المنطقة.

أخيرا، ولأن هذه الجلسة هي الأخيرة لنا في المجلس، نود أن نعرب عن شكرنا للدعم والمساعدة اللذين تلقيناهما خلال السنتين الماضيتين من جميع أعضاء المجلس والأمانة العامة. إلا أننا لا يمكن أن ننسى أننا نغادر بدون أن ننجح في معالجة الصراعات المستمرة منذ أمد طويل والمدرجة في جدول أعمال المجلس.

ونأسف لفشل المجلس مرة أخرى في تقديم المساعدة للشعب الصومالي، الذي سيبقى تحت رحمة كل المجموعات المسلحة التي ما فتئت ترهبه وتقتله على مدى الـ ١٦ عاما الماضية. وإلى جانب الاتفاق فيما يتعلق بالقرصنة، فقد ناقشنا في المجلس ما إذا كانت مساعدة الشعب الصومالي في بلده

تتوافق مع مصالحنا الوطنية الخاصة في تلك المنطقة. وبالطبع، كان الشعب الصومالي هو الخاسر في النهاية.

ويواجه شعب فلسطين أيضا، ولا سيما في قطاع غزة، مستقبلا مجهولا. فخلال ٦٠ عاما، لم يتمكن المجلس من التصرف بطريقة حازمة جدا. ونأمل أن يستمر انخراط المجلس في هذه المسألة في السنة القادمة.

وأخيرا، نود أيضا أن نذكر، من بين المسائل التي نتركها، الصحراء الغربية، حيث لا يزال المجلس عاجزا عن دعم الشعب الصحراوي بفعالية في تقرير مصيره.

ولذا، فإن أملي الوحيد أن يجد الأعضاء القادمين إلى المجلس أن مواصلة الكفاح بشأن هذه المسائل أمر ضروري، سواء كان الأمر يتعلق بالكونغو أو الصومال أو فلسطين أو الصحراء الغربية، لصالح إنهاء معاناة الشعوب في هذه الأجزاء من العالم ولصالح مصداقية هذا المجلس.

السيد ليو تسن من (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، أود أن أرحب بوزيري خارجية بلجيكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إضافة إلى الممثل الدائم لرواندا، الحاضر في جلسة المجلس اليوم.

لقد صوتت الصين لصالح القرار الذي اتخذ للتو بهدف إظهار دعمنا لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والصين تتابع عن كثب التطورات في الجزء الشرقي من ذلك البلد. وقد لاحظنا بسعادة أن الحالة الأمنية هناك تتجه مؤخرا نحو الاستقرار. وقد بدأت الحكومة ومجموعة نكوندا المسلحة حوارا في نيروبي، كما أن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا استمرت في التحسن. ونحن نرحب بتلك التطورات. كما نقدر الجهود الحميدة وجهود الوساطة للأمين العام ومبعوثه الخاص، إضافة إلى البلدان والمنظمات الإقليمية المعنية.

وقد دافعت الصين دوما عن استخدام الوسائل السياسية في البحث عن تسوية متكاملة لمشكلة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومؤخرا، زار السفير ليون نميجين، الممثل الخاص للحكومة الصينية للشؤون الأفريقية، رواندا والجمهورية الديمقراطية لإقناعهما بإحلال السلام من خلال المفاوضات. ونحن نشعر بأن الأطراف على أتم استعداد للسعي إلى تسوية يتم التفاوض بشأنها. كما أننا ندعو بحرارة جميع الأطراف إلى مواصلة استخدام عمليتي نيروبي وغوما للسلام أساسا للبدء في الحوار بنية حسنة بهدف السعي إلى سلام واستقرار دائمين في منطقة البحيرات الكبرى.

لقد دعمنا باستمرار عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونثمن عاليا دورها في تيسير استقرار الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. إننا ندعم الدور المستمر والهام الذي تؤديه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق استقرار الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما ندعم البلدان والمناطق الأفريقية، والسيد أوباسانغو، بوصفه مبعوثا خاصا للأمين العام، في مواصلة أداء أدوارهم في الوساطة والمساعي الحميدة للسعي إلى إيجاد تسوية سياسية شاملة ومبكرة للمشكلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن الترحيب بوزيري خارجية بلجيكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أرحب بوجود زميلنا من رواندا معنا اليوم.

للأسف، ومثلما كانت الصورة التي رسمناها في جلستنا الأخيرة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما زالت الحالة في ذلك البلد تدعو إلى التشاؤم. إن وفد بلدي، إذ

يأخذ بعين الاعتبار مخاطر وقوع المزيد من التدهور في الحالة، فقد أيد القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) الهادف إلى تعزيز قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تؤدي مهمتها في حماية السكان المدنيين. وعلى هذا الأساس، أيد وفد بلدي هذا الصباح القرار بتمديد ولاية البعثة، آخذا بعين الاعتبار أن الأحكام والتدابير الواردة في القرار من شأنها أن تساعد على حل المشكلة، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

مع كل ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أن مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية هي مسألة سياسية في المقام الأول، وتتطلب حلا من خلال المفاوضات السياسية. ولذلك من الضروري أن تقوم الدول في المنطقة، لا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وعلى سبيل الأولوية، بتكثيف جهودها لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بموجب بلاغ نيروبي. ولتحقيق هذه الغاية، فإننا جميعا نحث جميع الأطراف الفاعلة على حل المسائل الأساسية التي تعترض التقدم، وخاصة التهديد الذي تشكله المجموعات المسلحة الأجنبية والوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويأمل وفد بلدي أن تحظى التوصيات المنبثقة عن المبادرات الثنائية والإقليمية والدولية التي اتخذت حتى الآن بالتأييد اللازم وأن يتم دعمها في سياق القرار الجديد الذي اعتمدناه للتو، إن كان ذلك ممكنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أليكسيس ثامبوي موابا، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد ثامبوي موابا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): حيث إن رئاستكم، سيدي، قد أشرفت على نهايتها، أود أن أهنئكم على العمل الكبير الذي أنجزتموه خلال كانون الأول/ديسمبر. وأتقدم لكم بجزيل الشكر على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن بشأن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، الممثل الدائم لكوستاريكا، على الحنكة التي أبداها في الشهر الماضي في تناول طائفة المسائل المعقدة التي عرضت على المجلس. وأتوجه بشكر خاص إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، الذي كرس نفسه شخصيا للبحث عن الوسائل والسبل الممكنة لاستعادة السلام إلى بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما فتئ يقوم بذلك منذ جاء لترؤس هذه المنظمة العالمية. كما أرحب بنظيري من مملكة بلجيكا، السيد كاريل دو غوشت الموجود معنا اليوم.

لقد اتخذ مجلس الأمن للتو القرار الذي يمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويعيد تحديد مهامها. ويأتي ذلك بعد اتخاذ القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الذي أذن مجلس الأمن بموجبه، ووفقا لتوصية الأمين العام، بزيادة مؤقتة في عدد أفراد القوة العسكرية والشرطة في البعثة، وبنشرهم على الفور، ليتسنى للبعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعزيز قدرتها على حماية السكان المدنيين في مقاطعتي شمال وجنوب كيفو.

وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلالي، ترحب بهذا القرار الجديد. ونحن سعداء بشكل خاص لأن مهام البعثة، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، سيتم تعزيزها وتوطيدها لحماية السكان المدنيين من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج لأفراد المجموعات المسلحة الوطنية، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والعودة إلى الوطن لأفراد المجموعات المسلحة الأجنبية، ومراقبة تمويل تلك المجموعات

المسلحة، ودعم إصلاح القطاع الأمني والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، فإن حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بتطلعان إلى نشر قوات الأمم المتحدة الجديدة بسرعة من أجل وضع حد للمعاناة التي لا توصف للسكان في مقاطعتي جنوب وشمال كيفو ومنطقة إتوري في المقاطعة الشرقية.

وفي الوقت الذي أخاطب المجلس، فإن الحالة السائدة في بلدي الواقع في قلب أفريقيا، هي أقرب ما يكون لكارثة هائلة لا توصف. وفي الواقع، فإن مقاطعتي كيفو ظلتا تشهدان على مدى عشر سنوات تقريبا أكثر الصراعات دموية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد وصل عدد القتلى إلى الخمسة ملايين تقريبا، وتشرد أكثر من ١ ٧٠٠ ٠٠٠ شخص من النساء والأطفال والمسنين والرجال، الذين تركوا هائمين على وجوههم. إن ذلك أكبر مما يجري في دارفور. وفي هذه اللحظات، تقع كارثة إنسانية جديدة مقترنة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبخاصة أعمال العنف ضد النساء والأطفال، ويجري ذلك بدون اكتراث القوى الدولية واتحادات الشركات، التي لا تجهل ما يحدث من الاضطرابات التي فرضت على بلدنا بإجحاف.

وعليه، فإننا نتطلع إلى نشر سريع لقوات الأمم المتحدة. ولكن إذا تأخر هذا الانتشار لأسباب فنية ولوجستية، فإن حكومة بلدي سترحب أيضا بنشر قوة انتقالية تكون تحت ولاية مجلس الأمن، أو تعمل بدعم من المجلس.

وبالمثل، فإننا ندعم دعما كاملا توصية الأمين العام بإعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة من أجل تعزيز فعاليتها ولإعادة تركيز عملها في مقاطعتي كيفو. وفي هذا السياق، ترى حكومة بلدي أن الوجود القوي والظاهر للوحدة العسكرية التابعة للأمم المتحدة في غوما سيؤدي إلى اطمئنان السكان وإقناعهم بجدوى عمل الأمم المتحدة، التي تسعى للتخفيف من معاناتهم واستعادة السلام، كما هو الحال اليوم في مقاطعات أخرى في الجمهورية. ولهذه الأسباب، تصر حكومة بلدي على أن يكون مقر القيادة العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في غوما وليس في كينشاسا.

قبل عامين، أنشأت جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤسسات شرعية جديدة نتيجة لنجاح الانتخابات الحرة والديمقراطية – وهي الأولى منذ أكثر من ٤٠ عاما اكتنفتها أزمة الشرعية. وعقب تلك الانتخابات – التي نظمت وأجريت بنجاح بمساعدة من المجتمع الدولي – اعتقدنا أن السلام الدائم سيتحقق، وجعلنا بحق التعمير والتنمية أولويتنا، إلى جانب الجهود المبذولة للقضاء على انعدام الأمن في الجزء الشرقي من البلد وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد.

واليوم ، للأسف، رغم أن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد يمر في حالة ما بعد انتهاء الصراع، لا تزال تعاني من الصراع: وهو صراع مميت بصفة خاصة يدمر كل جهود بلدنا الرامية إلى الانتعاش الاقتصادي .

سيعتمد مجلس الأمن في جلسته المقبلة قرارا بشأن نظام الجزاءات في بلدي. وفي ذلك الصدد، يقدم التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2008/77، الضميمة) ، الذي تقبل به حكومة بلدي، معلومات وافية عن التورط الأجنبي في الاستغلال غير المشروع لمواردنا الطبيعية، الذي يغذي تصاعد العنف في مقاطعتي كيفو. ويبين التقرير بوضوح أن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تمزق جمهورية الكونغو الديمقراطية هي، أولا وقبل كل شيء، ذات طابع اقتصادي. ويؤكد أيضا صحة الاتهامات التي ظل يوجهها وفد بلدي باستمرار لعدة

سنوات. ولو أصغى المجتمع الدولي لنا، ولو توصل مجلس الأمن إلى توافق في الآراء يمكنه من العمل بالشراكة مع الحكومة الكونغولية، لكننا قد أنقذنا ملايين الأرواح البشرية ومنعنا حالات التشريد الجماعية للمدنيين التي نأسف لرؤيتها في مقاطعتي كيفو.

إن ظاهر الأرض وباطنها في مقاطعتي كيفو ذاخران بموارد طبيعية الهائلة. وكما يعلم الأعضاء أن بعض البلدان المجاورة لنا أعضاء في المجموعة الخاصة لمصدري العالم الرئيسيين من الكولتان وحجر القصدير ومعادن أخرى لها نفس الأهمية مع أن باطن أراضيها لا توجد فيه حتى آثار لتلك المعادن.

والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب جزء من ذلك النظام. وبالتالي، يتعين على المرء أن يبحث عن الحقيقة الكامنة وراء ذلك النظام القائم خارج حدود بلدنا. وهذه المجموعة المسلحة، التي يقودها أفراد أيديهم ملطخة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وبعضهم يلاحقه بالفعل نظام العدالة الدولي، بما لديها من المغالطات والادعاءات غير المتسقة، تعمل بصورة أقرب إلى مجموعة من المرتزقة منها إلى حركة شبه سياسية .

بالإضافة إلى التقرير المقدم من فريق الخبراء، هناك شهادة قاطعة بشأن هذه المسألة من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتقدم منظمة الشاهد العالمي ”غلوبال ويتنس“ ومنظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة المساءلة في التنمية تقارير بليغة عن هذا الموضوع. ويختلف تقرير المنظمة الجنوب أفريقية المعنية بمراقبة الموارد عن التقارير الأخرى في أنه يحدد ويسمي ويورد الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من الشركات العملاقة التي حققت ثرواتها من موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية ودم شعبها. وحُددت بوضوح هوية كل هؤلاء المجرمين ويعرف أعضاء المجلس من هم. كانت تلك هي البداية التجارية المحضة لزعزعة الاستقرار في مقاطعتي كيفو.

وفي هذا المقام، أرحب بالتزام الحكومة البلجيكية وتصميم زميلي كارل دي غوشت على معاقبة جميع الشركات والأفراد الذين استخدموا الأراضي البلجيكية للاشتراك في هذه الأنشطة غير المشروعة.

وأود أيضا أن أشير إلى أن تقرير فريق الخبراء يورد مظالم خطيرة ضد حكومة بلدي. وأؤكد أن هذه الأفعال، إن ثبتت، يقوم بها أشخاص غير مأذون لهم، ولا تشكل بأي حال من الأحوال سياسة حكومية متعمدة. وظلت الحكومة تتخذ التدابير المناسبة في كل مرة تبلغ عن هذه الأعمال؛ وسيبقى ذلك قائما في الإطار الجديد للتعاون بين حكومة بلدي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

على الرغم من الافتقار إلى الأمن داخل حدود بلدي وخارجها، وعلى الرغم من الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وعلى الرغم من العدد الكبير من اللاجئين والمشردين، وعلى الرغم من استمرار الاستغلال غير المشروع لمواردنا الطبيعية، تلتزم حكومة بلدي التزاما راسخا بتحقيق السلام في المنطقة دون الإقليمية من خلال استعادة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية مع جميع البلدان المجاورة وتكثيف التعاون الاقتصادي والتجاري عن طريق تنشيط الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة لبحيرات الكبرى. وفي ذلك الصدد، قررنا، في اتفاق مع جيراننا، تبادل السفراء خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

علاوة على ذلك، ستوفر لنا إعادة تنشيط الجماعة الاقتصادية فرصة مناقشة المشاكل الثنائية وتوسيع وتعميق آفاق هذا الزخم الجديد وهذه الروح الجديدة من التعاون والتفاهم، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والأمنية. وأود

أن أبلغ المجلس أن عملية تعيين الموظفين المسؤولين الكونغوليين في هذه الجماعة جارية وستكتمل خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها حكومة بلدي لاستعادة السلام والتعايش السلمي مع جميع جيراننا، أود أن أؤكد مجددا أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تتخذ نفس التدابير اللازمة داخل بلدنا للتعايش السلمي بين جميع مكونات مجتمعنا الوطني. وذلك هو الإطار الذي تجري ضمنه الآن العملية التعاونية في نيروبي بتيسير من الأمم المتحدة.

يجري هذا بدقة ضمن إطار برنامج الأمان الذي اتفقت عليه جميع الأطراف في غوما. وترى حكومة بلدي أن برنامج الأمان لا يزال الإطار الوحيد للمناقشات. ويدعو البرنامج، الذي تمخض عن وثيقة غوما للالتزامات التي اعتمدت في مؤتمر السلام والأمن والتنمية في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، إلى فض الاشتباك بين القوات المسلحة، وإعطاء كل منها الخيار بين الاندماج في الجيش النظامي لجمهورية الكونغو الديمقراطية والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع. وينبغي ألا يُفتح أي إطار آخر للمناقشة لئلا تطالب القوات المسلحة الأخرى بنفس الحق.

وختاما، بخصوص وجود المقاتلين الأجانب على الأراضي الكونغولية، فلا بد من الإشارة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي الضحية الرئيسية لذلك الوجود. فهي ضحية للسرقات وعمليات الاغتصاب والمذابح. وهي تدفع ثمن جريمة لم ترتكبها، وتدفع الثمن لأن المجتمع الدولي لم يتمكن من معالجة الحالة البالغة الخطورة في رواندا بصورة صحيحة. ووضعت جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب ذلك البلد، خطة تنفيذية لحل المشكلة بمساعدة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أما في المناطق الأخرى، فتجري حاليا في المقاطعة الشرقية عمليات عسكرية مشتركة بين أوغندا والسودان وبلدي بهدف التوصل إلى وضع حد للأنشطة المدمرة التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة.

ويحدونا الأمل في أن التقاء كل هذه الأوجه للتعاون الإقليمي سيقضي على أي ذريعة تمنعنا – كما قال رئيس دولتنا، فخامة رئيس الجمهورية، السيد جوزيف كابيلا كابانغ، في آخر خطاب له عن حالة الأمة – من

”القضاء على الخلافات الحقيقية أو الوهمية التي تسمم علاقاتنا مع بعض جيراننا. وبتلك الطريقة سنحد بصورة ملموسة من نطاق أعمال العنف والنهب في المنطقة، التي ما برحت ييسّرها الافتقار للاتصالات بين دولنا منذ فترة طويلة“.

وبفضل الوضع الجغرافي والاستراتيجي من الناحية الاقتصادية ومواردنا الطبيعية – التي ينبغي بطبيعة الحال أن توفر لنا محركا للتنمية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي في سلام وأمن وديمقراطية مقبولة بإرادة حرة – ستوفر التنمية المستدامة في بلدي، المتكامل والموحد على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، بالقطع فرصا هائلة ومستمرة لجيراننا بصفة خاصة وأفريقيا بصفة عامة. وذلك لا يمكن مطلقا أن تحل محله عائدات الجريمة الفردية والهامشية للتهريب، ولا النهب المنظم لإرهاب الدولة.

ويتمنى بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن يكون عام ٢٠٠٩ عام انتهاء معاناة شعبه، عام العودة إلى السلام في قلوب وعقول الجميع، ليس فقط للكونغوليين ولكن أيضا لكل شعوب بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

وبهذه النبرة المتفائلة أود أن أختتم بأن أتقدم لكل أعضاء المجلس وأسرهم بخالص التمنيات بالسعادة والرخاء

في العام الجديد. آمل أن يجلب عام ٢٠٠٩ للعالم المزيد من التفاهم والتسامح والسلام والتضامن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد نسنغيمانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة للمشاركة في المداولات بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. اسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة للترحيب بحضور معالي السيد الكسيس ثامبوي موامبا، وزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومعالي السيد كارل دي غوشت، وزير الخارجية في بلجيكا.

يرحب وفدي بالتقرير الخاص الرابع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2008/728 و Add.1)، وفرصة التأمل في المزاعم ضد رواندا الواردة في تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2008/773). وقد أسهم التقريران في صياغة الولاية الجديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذ ترحب حكومة رواندا بتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نعتقد أن الولاية الجديدة للبعثة ينبغي أن تركز على التصدي للقوى السلبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي/ القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي السبب الأصلي للصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن استمرار وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يقوض الاستقرار في المنطقة ويوتر العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. كانت هذه المجموعة هي السبب الرئيسي لحربي الكونغو الأولى والثانية، وأفضت إلى تشكيل مجموعات ميليشيا متناحرة عديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ضوء ذلك، ينسب التصاعد الحالي للصراع في شمال كيفو إليها إلى حد كبير. لقد أدى هذا الصراع المستمر إلى قتل الآلاف وتشريد مئات الآلاف الآخرين واغتصاب النساء وتجنيد الأطفال.

وتود حكومة رواندا أن تذكر هذا المجلس بأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أنشئت بناء على طلب الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار لعام ١٩٩٩ بأن تنشر الأمم المتحدة قوة حفظ سلام مناسبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكفالة تنفيذ الاتفاق والعمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لتعقب كل المجموعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وورد هذا في الفقرة ١١ (أ) من المادة ٣ من الاتفاق. وتنص الفقرة ٨-٢-٢ من المرفق ألف لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في ما يتعلق بإنفاذ السلام على أن ولاية قوة الأمم المتحدة ستشمل عمليات حفظ السلام وانفاذ السلام ”تعقب المجموعات المسلحة ونزع سلاحها“، بما في ذلك القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي، و ”العثور على مرتكبي عمليات القتل الجماعي والجرائم ضد الإنسانية ومجرمي الحرب الآخرين“ و ”تسليم المشتبه في ارتكابهم جرائم إبادة جماعية إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا“.

ويلزم القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، في الفقرة ٧ (ج)، بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوضع خطة عمل من أجل التنفيذ الشامل لاتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك نزع السلاح الشامل والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج لكل أعضاء الجماعات المسلحة المشار إليها في المرفق ألف، الفصل ٩-١ من اتفاق وقف إطلاق النار المشار إليه آنفا، والتي تشمل القوات

المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي الفقرة ٩ من قراره ١٣٥٥ (٢٠٠١)، أكد مجلس الأمن أن نزع السلاح والتسريح ووقف أي دعم للقوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي ضروري لتسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بيد أن أيا من التوصيات سالفة الذكر لم ينفذ، حيث لا تزال القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي أكبر مصدر منفرد لعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن الأهمية أن نلاحظ أنه كانت هناك عدة اتفاقات ومبادرات لحسم مسألة القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي، ومنها اتفاق لوساكا لعام ١٩٩٩، واتفاق بريتوريا ٢٠٠٢، والآلية الثلاثية الموسعة لعام ٢٠٠٤، وإعلان أبوجا لعام ٢٠٠٤، والمؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية في منطقة البحيرات الكبرى، والقرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه يومي ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في ليبرفيل، غابون، وبلاغ نيروبي المشترك الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ والعديد من قرارات الأمم المتحدة.

وفي بيان رئاسي صدر بوصفه الوثيقة S/PRST/2007/28 في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، طلب مجلس الأمن من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم الكتائب المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بغية نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية الرافضة. وفي الفقرة ٣ من القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨) يشير مجلس الأمن إلى ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المتعلقة بتيسير التسريح الطوعي للمقاتلين الأجانب المتروع سلاحهم وإعادتهم الطوعية إلى أوطانهم هم ومن يعولونهم، واستخدام جميع الوسائل اللازمة، في حدود قدرتها وفي مناطق انتشار وحداتها، من أجل دعم العمليات التي تقودها الكتائب المدمجة، التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بهدف نزع سلاح الجماعات المسلحة الرافضة بغية كفالة مشاركتها في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج.

وأيدت الآلية الثلاثية الموسعة، خلال اجتماعاتها العديدة، تغيير ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتصدي لمشكلة القوى السلبية. وتشمل هذه الاجتماعات، اجتماع الآلية الثلاثية الموسعة لرؤساء هيئات الأركان العامة في بوجمبورا في ١٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٧ والاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة للآلية الثلاثية الموسعة في لوبومباشي في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والاجتماع الوزاري المنعقد في كمبالا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و الاجتماع الثالث لرؤساء هيئات الأركان العامة للآلية الثلاثية الموسعة في لوبومباشي يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وهلم جرا.

وفي عام ٢٠٠٧، وضعت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية خطة عملياتية لنزع أسلحة القوات السلبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن لم تنفذ. ويرجع عدم تنفيذ جميع هذه الاتفاقات، في جانب منها، إلى انعدام الإرادة السياسية والقدرة العسكرية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى المصالح المتباينة للمجتمع الدولي، من ناحية أخرى.

وأدى تواجد القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى تشكيل العديد من حركات التمرد في الجزء الشرقي من البلاد، لا سيما قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب التابعة للجنرال لوران

نكونـدا، الـتي تـشكلت في عـام ٢٠٠٥. ويعكـس ظهـور نكوندا فشل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فعلا في معالجة استمرار تواجد القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي تقوم بإبادة التوتسي الكونغوليين بصورة منهجية على غرار ما فعلت في رواندا في عام ١٩٩٤. ومن المؤكد أن الخطر الذي تشكله على الأقليات الكونغولية، وفشل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في حماية مواطنيها يبرر إدعاء نكوندا بأنه يحمي طائفته التوتسي الكونغوليين إلى درجة أن بعض أفراد طائفته يعتبرونه حاميهم الوحيد وأملهم في البقاء.

إن المشاكل التي سببها تواجد القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وظهور نكوندا أمور متداخلة بشكل وثيق. وتستهدف القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التوتسي بصورة منتظمة في المنطقة. ولقد سببت هذه القوات تشريد المدنيين وارتكبت جميع أشكال الانتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها الاغتصاب والقتل والنهب. وقتلت هذه القوات الكونغوليين الناطقين بلغة كينيارواندا الذين وصفتهم بأنهم توتسي في مخيم مودوندي للاجئين في رواندا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وقامت هذه القوات مع مجموعة المتمردين البورونديين حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، بقتل ١٦٠ لاجئا من طائفة البانيامولينغي في آب/أغسطس ٢٠٠٤ في غاتومبا، بوروندي، وثمانية سياح أجانب في غابة بويندي في أوغندا، ونهبت قرى منطقة بوناغانا في جنوب غرب أوغندا في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ وأرسلت أكثر من ٠٠٠ ٤٥ كونغولي وصفتهم بأنهم توتسي إلى المنفى في رواندا. وهرب كثيرون آخرون إلى بوروندي لأن قراهم قد احتلتها هذه القوات التي تستخدم سلاح الإبادة.

ورغم توقيع بلاغ نيروبي المشترك بين حكومة رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في نيروبي، لا تزال مشكلة القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قائمة. وقد أعلنت حكومة الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي، من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو، عن العديد من الالتزامات التي فشلت في تنفيذها، بما في ذلك وضع ضوابط صارمة للحدود ومنع تحركات المقاتلين غير المشروعة عبر الحدود. ونتيجة لذلك، استمرت القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في التسلل عبر الحدود إلى رواندا من قواعدها في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية.

وقد طُلب من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم العمليات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتقديم مرتكبي أعمال الإبادة إلى العدالة، لكنها لم تفعل ذلك، في حين ما زالت وحدات هذه القوات على اتصال بالألوية المدمجة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقتين العسكريتين ٨ و ١٠، وتنتشر في المناطق القريبة من الحدود الرواندية. وواصلت القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على امتداد ١٤ عاما، التمتع بالملاذ الآمن والدعم العسكري وحرية الحركة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعملا ببلاغ نيروبي المشترك، وافقت رواندا على زيادة الدوريات الحدودية وقامت بخطوات لضمان ألاّ يحصل

المتمردون على الدعم عبر الحدود. ووافقت رواندا أيضا على تشاطر قائمة بأسماء مرتكبي الإبادة مع كل من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووضع آلية لكفالة أمن عودة المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم اجتماعيا واقتصاديا بصورة فعالة. لقد أوفت رواندا بجميع التزاماتها، بما في ذلك تسليم قائمة بأسماء مرتكبي الإبادة وزيادة الدوريات الحدودية.

وفي هذا السياق ألقي القبض على ٦٨ من مجنَّدي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وهم محتجزون الآن في رواندا. وفضلا عن ذلك، اعترضت السلطات الرواندية العقيد موتيبوتسي واحتجزته في رواندا منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لمنعه من الانضمام إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

وقد أعلن باتينت موبيندانغا من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب شخصا غير مرغوب فيه في رواندا. وكان قد جاء إلى رواندا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وتم اعتقاله فيما بعد وقدم إلى المحكمة في ١٢ و ١٦ أيلول/سبتمبر على التوالي. وقد كسب الدعوة وواصل السفر إلى بلجيكا، حيث يحمل جنسيتها، وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأبلغت السلطات الرواندية في تشرين الأول/أكتوبر هذا العام فريق الخبراء المعني بحظر الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية بمصادرة ملابس عسكرية مستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية كانت في طريقها إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

وتنتهز حكومة رواندا هذه الفرصة لترفض مرة ثانية إدعاءات فريق الخبراء بأنها قد ساعدت المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وكما جاء في رد رواندا على تقرير فريق الخبراء في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، توصي حكومة رواندا بقوة بأن تسحب الأمم المتحدة ادعاءاتها التي لا أساس لها ضد رواندا وأن تقوم عوضا عن ذلك بالمشاركة التامة في دعم تنفيذ المبادرات الثنائية والإقليمية والدولية القائمة لحل الصراع في المنطقة.

وتعتزم حكومة رواندا المساهمة والمشاركة بالكامل في جميع المبادرات في هذا الاتجاه، بما في ذلك وضع خطة لعملية عسكرية مشتركة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لنزع سلاح قوات الإبادة التابعة للقوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا؛ وإحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، التي تتكون من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يمتنع عن استخدام رواندا لصرف الأنظار عن فشله في نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وإعادة هذه القوات وفقا لاتفاقات التفاهم وأن يقوم بدلا من ذلك بدعم الجهود الجارية لحل هذه المشكلة.

وقبل كل شيء، تود حكومة رواندا أن تنتهز هذه الفرصة لتطلب إلى مجلس الأمن أن يخول بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولاية قوية لتقوم بنزع سلاح القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بشكل فعال حيث أن قوات الإبادة ما زالت بؤرة المشاكل الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة برمتها. وفيما عدا ذلك، سيظل الوجود الممتد لهذه المجموعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدرا للصراع في المنطقة ولن تتمكن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من تحقيق الغرض الرئيسي من وجودها، بالرغم من الموارد الهائلة المتاحة لها.

وترى حكومة جمهورية رواندا أنه ينبغي تعديل ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو

الديمقراطية وفقا لأحكام مختلف الاتفاقات والمبادرات لتتعامل مع مسألة القوات السلبية. وترى رواندا أنه في وجود الولاية الصحيحة وحدوث تحول كامل في الإرادة السياسية، يمكن أن تضطلع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة بصورة فعالة بالعمليات ضد القوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنترهاماوي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

ويمثل الدعم الثابت للتنفيذ الكامل للاتفاقات الثنائية الأخيرة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتفكيك القوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنترهاماوي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الحل الوحيد للأزمة الراهنة بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك حاجة ملحة إلى قيام المجتمع الدولي باستعراض شريف وذي مصداقية للقوة العسكرية من خلال البعثة لدفع القيادة العليا للقوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنترهاماوي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى نزع سلاحها. ولا تزال حكومة رواندا ملتزمة بإيجاد حل دائم لمشكلات منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية الكلمة لكي يدلي ببيان إضافي، وأعطيه الكلمة.

السيد ثامبوي موامبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): لم أود على الإطلاق أن أدخل في مناقشة، ولكني أعتقد أن التجاوزات في البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لرواندا تقتضي مني شيئا من إعادة الأمور إلى نصابها.

والشيء الأول الذي ينبغي الإشارة إليه هو أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يعرف كل من يلم بجغرافية أفريقيا، تتألف من مجموعة متباينة من الأقليات. فليست هناك قبيلة واحدة سائدة. ولا أحب في الواقع أن أتحدث عن القبائل الفردية. لقد تحدث الممثل عن التوتسي وأرى من المحزن للغاية أن أضطر لانتقاء قبيلة واحدة معينة، لأننا مجموعة متنوعة من القبائل، وليس التوتسي أصغر الأقليات الموجودة حجما. أما أصغر الأقليات فتوجد في كاتانغا، وهي البانيازي، إذ ليست لهم سوى قرية واحدة.

وكانت هناك مشكلة فعلية بالنسبة لأقلية التوتسي تتعلق بجنسيتهم الكونغولية، فبعد الاستقلال نصت جميع الدساتير التي صدرت في بلادنا على أن المنحدرين من سلالة المجموعات العرقية والقبائل المقيمة في أراضي الكونغو لدى انعقاد مؤتمر برلين هم من مواطني الكونغو.

واستنادا إلى هذا المبدأ، رفضنا لعدة عقود منح الجنسية الكونغولية لأبناء التوتسي الذين هاجروا بعد ذلك. ثم رأينا من الضروري أن نتجاوز ذلك التفسير. ولذلك فإننا في الدستور الأخير الذي تم اعتماده بطريق الاستفتاء، كما في الدستور الانتقالي الذي وضع نتيجة لاتفاق صن سيتي، حذفنا تلك الإشارة التاريخية للقبائل التي كانت مستقرة في أراضي الكونغو لدى انعقاد مؤتمر برلين، تفضيلا للمبدأ الذي يكرسه دستور اليوم من أن كل القبائل المقيمة في أراضي الكونغو في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٦٠ تتمتع بالجنسية الكونغولية.

وعليه فإن المشكلة الرئيسية التي أشار إليها الممثل قد قلبتها إرادة مواطني الكونغو رأسا على عقب. ومن ثم فالقول بأن السيد نكوندا قائد مجموعة عرقية تشعر بالتهديد ينطوي على تجاوز ويصدمنا صدمة عميقة.

وفي الوقت ذاته، يبدو من الواضح للغاية أن ما يحدث اليوم في مقاطعتي كيفو هو نقل للصراعات المحتدمة داخل البلدان المجاورة إلى أراضي الكونغو، فمن المثير للعجب

أن الذين يقيم لهم السيد نكوندا المذابح في كيوانجا هم جميعا جزء من مجموعة عرقية واحدة، هي الهوتو الكونغوليون. وهذا يدل على أن الصراع الرواندي قد نقل إلى أراضينا. واليوم، من بين ١,٥ مليون من النازحين الكونغوليين في كيفو الشمالية، تنتمي نسبة ٩٠ في المائة إلى نفس الفئة العرقية، وهي الهوتو الكونغوليون. ويعني ذلك، إذا ظللنا نصر على هذا النوع من الجدل، أننا في الواقع نعمل ضد التوتسي الكونغوليين، وذلك لأن الهوتو المقيمين حاليا في كيفو الشمالية، والبانتو بصفة عامة، ويوجدون في كلا مقاطعتي كيفو يبلغ عددهم على وجه التقريب ١٠ ملايين نسمة.

وإذا كان السيد نكوندا يريد الآن مقاطعة جديدة في كيفو الشمالية قد يتمكن من قيادتها، فسيكون من بين الأقلية حتى في تلك المقاطعة. ولذلك ينطوي اتخاذ موقف كهذا على خطر بالغ. والسيد نكوندا بأفعاله هذه إنما يجعل من ١٠ ملايين شخص يمقتونه بالفعل في كيفو الشمالية أعداء له في نهاية المطاف، ويعرّض للخطر الفئة العرقية التي ينتمي إليها ويزعم أنه يحاول حمايتها.

وليس التوتسي أصغر الأقليات حجما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد أخبرتكم عن البايانزي. وقد فعلنا ما كان علينا أن نفعله لإدخالهم في المؤسسات. ولهذا السبب ستجدون الفئة العرقية للسيد نكوندو ممثلة، رغم عددها، بوجود في كل مؤسسات بلدي اليوم، في مجلس الشيوخ والمجلس الوطني وفي الحكومة بل وفي الجيش، الذي يوجد به تسعة جنرالات من فئته العرقية، و ١٩ عقيدا وعدة مئات من الضباط ذوي الرتب العالية. ولا أظن أنه سيجد نفس النسبة في البلدان المجاورة.

ولا نريد أن نخطو للوراء. فإننا ملتزمون التزاما راسخا بالمضي قدما نحو تطبيع العلاقات مع رواندا، ولكن ما زال من المهم أن نشارك جميعا في ذلك. وإذا كنا، في أقل من شهرين، قد عقدنا ستة اجتماعات، خمسة على أساس ثنائي مع رواندا واجتماع سادس مع بوروندي ورواندا، وكان ذلك لأننا أحرزنا تقدما في برنامجنا صوب إعادة الحالة إلى طبيعتها.

ويلزم لذلك أن نمحو تلك الذريعة التي خلقها السيد نكوندو لأسباب اقتصادية والتي يواصل استخدامها إضافة إلى ادعاءات أخرى. ومن الزيف تماما القول بأن فئة التوتسي العرقية اليوم هي فئة عرقية مهددة بالخطر. فقد أزلنا المشكلة الرئيسية في الدستور، وبذلنا قصارى جهدنا لإدماجهم. وفي الحكومة الأخيرة، كان رئيس طائفة التوتسي في شمال كيفو هو ممثل فئة التوتسي العرقية في الحكومة.

لست أريد أن أعود إلى تلك المناقشة، التي تميل إلى تبسيط الأمور أكثر من اللازم، ولكني أردت أن أصحح سجل الوقائع. ولو بذلوا في الدول المجاورة جهودا مماثلة لعلاج المشكلات التي يواجهونها داخل بلدانهم، فستنعم المنطقة كلها بالسلام. ولا نريد العودة إلى الوراء. ولكن من الواضح أن السيد نكوندا هو كائن من صنع الخارج، ليس لأسباب أمنية ولكن لأسباب اقتصادية خالصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب السيد ممثل رواندا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد نسنغيمانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتوجه بالشكر لوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية على بيانه الثاني.

وكما فعل، أود أن أقدم بعض الإيضاح. ويمكنني أن أتفق معه على المسائل الجغرافية المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية واشتراك مقاطعتي كيفو في الحدود مع رواندا، وعلى أن نفس الشعوب تعيش في مقاطعتي كيفو وفي رواندا. ويمكنني أن أربط ذلك الجانب الجغرافي بجوانب تاريخية، لأن

الإبادة الجماعية في رواندا حدثت داخل مجموعة التوتسي السكانية العرقية.

ونقل أولئك الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأسلحتهم وذخائرهم، حيث استمروا في تنفيذ مشروعهم للإبادة الجماعية على الجانب الآخر من الحدود. وما قلته هو ما سجله التاريخ: أي أن الأطراف الفاعلة التي ارتكبت الإبادة الجماعية في رواندا، والقوات المسلحة الرواندية السابقة/مقاتلي إنتراهاموي/ القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، جرى نقلها حيث واصلت تنفيذ مشروعها للإبادة الجماعية، سواء من حيث الأفعال أو الإيديولوجيا. والإيديولوجيا التي يلقنوها اليوم هي إيديولوجيا الكراهية، والحد من عدد سكان الكونغو من التوتسي والقضاء عليهم. ذلك كل ما قلته، ولم أقل غيره. وتلك حقائق.

كما أود أن أذكر بأنه، بالنظر إلى هذه الحالة التاريخية، أنشأت الأمم المتحدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإنهاء هذه الحالة التي لا تصدق، ومفادها أن هناك جيشا اقترف الإبادة الجماعية ومعروف أنه فعل ذلك يتحرك بحرية في منطقة ما. وذلك ما استرعيت انتباه المجلس إليه، وذلك ما سأفعله مرة أخرى. وهو أمر يستحق اهتماما مستمرا من جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجلس الأمن على حد سواء.

وفي الختام، أود أن أعود إلى البيان الذي أدلى به وزير الخارجية، وأقول إن الأشهر الأخيرة شهدت عملية يتشاطرها البلدان تستهدف النظر في هذه المشاكل وإيجاد حلول لها، من خلال عقد الاجتماعات المستمرة. وما قلته وما أتمناه هو أن تستمر هذه الاجتماعات وأن تتوج بإعلانات أو اتفاقات يمكن تنفيذها، شأنها شأن إعلانات واتفاقات سابقة. وهنا تكمن المشكلة، أي في تنفيذ وتطبيق الاتفاقات المبرمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.